المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت. الجزائر

العدد : 03 / جوان 2011

المركز الجامعي: تيسمسيلت - الجزائر- الهاتف/الفاكس
: 046/47/56/18

منشورات

AL MI'YAR

Revue périodique publiée par le Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie

N° 3. Septembre 2011

شارك في العدد

عبد القادر رابحي. سعاد شريف. مسكين دايري. مختارية بلعبدي. علي بوعزيزة. كاملة مولاي. خالد بن شعيب. بوبكر معزيز. عبد الرحمن براهيم فواتيح. براهيم بلقاسم. أحمد لعروسي. توفيق مالكي. أحمد شامي. أحمد محمودي. بوعبد الله رابحي. صغير عبد الصمد.

Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie .Tel / fax: 046 47 56 18

ISSN 2170-0931

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

أ. مرسي رشيد

المركز الجامعي: تيسمسيلت. الجزائر.

الهاتف/الفاكس: 18 56 47 046

البريد الألكتروني:

Rachidmersi @yahoo.fr

ISSN 2170-0931

شروط النشر وضوابطه

– المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

– دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.

– تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

– تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

– تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

– تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (24/17) بهامش 2.5سنتيم عن يمين الصفحة ويسارها وأسفلها وهامش 2.00سنتيم عن أعلى الصفحة.

– تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم(16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).

– تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة العربية بخط (Times new roman) حجم (14)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (12).

– تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.

– يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.

– لا يقل حجم البحث عن10صفحات ولا تتجاوز 20 صفحة.

– الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

– المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن أراك وأحكام الكتاب.

كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

رئيس المجلة : د. **بن جامعة الطيب**. مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسؤول عن النشر **د. بلحسين محمد.**
مدير مساعد مكلف بالدراسات.

رئيس الهيئة **أ. دردار بشير.**

رئيس التحرير **أ. مرسي رشيد.**

هيئة التحرير

أ. **دايري مسكين** أ. **تواتي خالد**

أ. **روشو خالد** أ. **لعقاب الجيلالي**

أ. **بلخياطي الحاج لونيس** أ. **يعقوبي قدوية**

الهيئة العلمية

أ.**د محمد عباس**. جامعة تلمسان.

د.**بوسماحة الشيخ**. جامعة ابن خلدون. تيارت.

أ.**د مختار حبار**. جامعة وهران.

أ.**د شريط عابد**،جامعة ابن خلدون . تيارت.

أ.**د عبد الجليل مرتاض**. جامعة تلمسان.

د. **عبد القادر رابحي**. جامعة سعيدة.

أ.**د محمد بلوحي**. جامعة سيدي بلعباس.

د. **علي كبريت**، المركز الجامعي. تيسمسيلت.

التنفيذ التقني

لخضر بوسعيد ونورة عرجان

تصميم الغلاف **بد القادر رابحي**

كـلـمـة افـتـتـا حـيـة

بصدور عددها الثالث تكون مجلة المعيار قد تخطت بإذن الله تعالى مرحلة البحث عن تصور أولي لترسيخ رؤية بحثية في المركز الجامعي بتيسمسيلت، لتدخل في مرحلة أكثر ثقة بنفسها وبإمكانياتها العلمية والمعنوية في تثبيت تجربة العمل على ترسيخ هذه الرؤية من خلال الحفاظ على تقاليد العمل العلمي ونشره في دورية تطمح لتحقيق البقاء والاستمرارية من جهة، وتوسيع دائرة المعرفة على مستوى المركز الجامعي والخروج بها من ثمة إلى معانقة تجارب أعمق في الجامعات الجزائرية الأخرى.

ونحن إذ نشكر مسئولي المركز الجامعي بتسمسيلت على ما وفروه من إمكانات مادية من أجل صدور المجلة في موعدها، فإننا نشكر كذلك كل من ساهم من الأساتذة في توفير المادة العلمية. وستسعى المجلة بإذن الله تعالى أن تتفادى هفواتها الأولية بتنويع مصادر مادتها العلمية والحرص على تقديمها في صورة صارمة يكون هدفها خدمة البحث والباحثين والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

د. محمد بلحسين.

المدير مسئول النشر

محتويات العدد

اللغة والأدب العربي

– شعرية ما بعد السبعينيات واستحضار المرجعيات المغيّبة في النص الشعري الجزائري المعاصر/**د. عبد القادر رابحي**.....**ص:09**

– شعرية التناص في رواية فوضى الحواس لأحلام مستغانمي

أ: سعاد شريف.....**ص:27**

– السيميائيات تحوّل مستمر في البحث عن الدلالة

أ. مسكين دايري.....**ص:42**

– مصطلح التناص في النقد الحديث

أ: مختارية بلعابدي.....**ص:54**

– صورة تلمسان في الشّعر من ابن خميس إلى كلود موريس

أ.بوعزيزة علي.....**ص:72**

– التركيب المنهجي لدى محمد مفتاح (تناهج أم تلفيق)؟

أ.كاملة مولاي.....**ص:90**

– التحليل النفسي وجمالية التلقي

أ. خالد بن شعيب.....**ص:112**

– العقل المستعار في "منهج طه حسين"

أ. بوبكر معزيز.....**ص:133**

-استنباط الأحكام الفقهية والبيانية من خلال أسلوب الالتفات

أ: عبد الرحيم إبراهيم فواتيح .....ص: 149

- تقارض حروف المعاني بين النحو والبلاغة

د. ابراهيم بلقاسم..... ص:162

العلوم القانونية والإدارية

-المسؤولية المدنية لدولة الاحتلال عن انتهاكات حقوق الإنسان

أحمد.لعروسي.....ص:176

-الإبلاغ كآلية لمكافحة جرائم الفساد

أ. توفيق مالكي.....ص:195

-أثر العولمة على التحول الديمقراطي في الجزائر خلال دستور 1996

أ. أحمد شامي.....ص: 217

العلوم الاقتصادية ولتجارية

- فعالية تسعير الخدمات في تحقيق رضا العميل في سوق خدمة الهاتف النقال دراسة حالة مؤسسة أوراسكوم تيليكوم الجزائر Gsm Djezzy

أ. أحمد محمودي.....ص:247

- دراسة علاقة التكوين المهني بالمحيط الاقتصادي في ظل إصلاحات المنظومة التكوينية

أ. بوعبد الله رابحي.....**ص:262**
- واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر
أ. صغير عبد الصمد.....**ص:285**

واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر

الأستاذ: صغير عبد الصمد
جامعة ابن خلدون تيارت

Résumé:

L'économie fondée sur le savoir est un facteur de développement, et non pas un effet d'actualité. Par l'économie du savoir, nous entendons la capacité de développer et utiliser des connaissances dans la production de bien et de services, et nous entendons la capacité de contrôler la technologie et l'innovation, qui est le travail de fond de le développement ; et le garant du progrès et de la modernité. Ceci, en particulier, est depuis la révolution scientifique et technologique qui s'est produite au cours du dernier siècle, d'où le savoir est devenu dominant dans le processus de production.

ملخص:

إن الاقتصـاد القائم على المعرفة هو عامل من عوامل التنمية وليس أثر من آثار الوقت الراهن، وتقصـد به القدرة على استحداث واستعمال المعارف في إنتاج السـلع والخدمات، كما نقصـــد به القدرة على التحكم في التكنولوجيا والإبداع، الذي هو العمل الجوهري في التنمية وهو ضـامن الرقي والغصـرنة، خصـوصـا منذ الثورة العلمية والتقنية التي حدثت في الفرن الماضي وأصبحت مهيمنة في عملية الإنتاج.

مقدمة:

تعود بدايات اقتصاد المعرفة إلى خمسينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي «Machlup Fritz» حيث قام بدراسات على إنتاج المعرفة، وقد اقتصرت الدراسات السابقة التي قام بها الاقتصاديون على أنواع أخرى من المنتجات مثل: الزراعية والفولاذية والآلية والبترولية والكيمياوية وغيرها من المنتجات المادية الأخرى، وقد كان الاهتمام بمنتجات المعرفة ضعيفا آنذاك، وزاد الاعتماد على المعارف الجديدة في النمو الاقتصادي المحدثة من قبل الاقتصاديين أمثال: «Joseph Schumpeter» و «Robert solow» وآخرون، من يتبادر لنا الاشكالية التالية: ما هي مؤشرات إقتصاد المعرفة، وماهو واقعها في الجزائر؟

I.مؤشرات اقتصاد المعرفة:

يشتمل اقتصاد المعرفة على مجموعة مهمة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الدخول إلى هذا الاقتصاد، ويمكن تصنيف مؤشرات المعرفة وفقا لأربع فئات مختلفة وهي[1]:

1- مؤشرات العلم والتكنولوجيا:

ويتضمن هذا المؤشر البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وإحصائيات براءات الاختراع المنشورات العلمية، وميزان المدفوعات التكنولوجية، ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات جميعها في إطار مؤشر العلم والتكنولوجيا.

1-1 الأبحاث والتطوير:

تعتبر من بين المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث أن هذه المؤشرات تخضع لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات، مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية، وتتصل هذه البيانات بدعم بلد معين للبحث والتطوير[2].

ويشمل الإنفاق الشركات والمنظمات والمعاهد التي تنتج في المقام الأول سلعا وخدمات تباع إلى الجمهور العام، وإنفاق التعليم العالي المتمثل في الجامعات والكليات، كذلك يشمل هذا الجانب المساهمات الواردة من الخارج وهي مساهمات المنظمات والأفراد المقيمين خارج البلد، ويمكن أن تشمل هذه الفئة منظمات دولية، أو أنشطة مادية يمكن أن تنشرها هذه المنظمات داخل حدود البلد، ومن جانب آخر فإن الشركات المتعددة الجنسيات هي الأخرى تتولى مهمة الإنفاق على البحث والتطوير من أجل جعل منتجها ينافس المنتجات في السوق العالمية، ويتفوق عليها من خلال احتكار براءات الاختراع وشراء الابتكارات الجديدة[3].

2-1 إحصائيات براءات الاختراع:

براءة الاختراع هو حق احتكار مؤقت، تمنحه الحكومة إلى المخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة وفق شـــروط معينة[4]. وبراءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية حقوق الشركات أو الأفراد للحصول على حقوق النشر على أنشطة الإنتاج والخدمات المبنية على مفهوم ابتكاري، وقد جاءت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة[5] RIPS التي تضمن حقوق الملكية الفكرية.

وهناك ثلاثة معايير رئيسية لتسجيل براءات الاختراع: [6]

1. التسجيل على وفق الأولوية والسبق للبلد الذي تم فيه تقديم الطلب الأول.
2. التسجيل على وفق بلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.
3. التسجيل على وفق بلد إقامة مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع

[Tapez une citation prise dans le document ou la synthèse d'un passage intéressant. Vous pouvez placer la zone de texte n'importe où dans le document. Utilisez l'onglet Outils de zone de texte pour modifier la mise en forme de la zone de texte de la citation.]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع www.Supergate.ps/rdet.pgp

الدولة	عدد براءات الاختراع	الدولة	عدد براءات الاختراع
اليابان	28774	تركيا	367
ألمانيا	18428	السعوية	61
فرنسا	6867	مصر	47
بريطانيا	5517	الإمارات	22
هولندا	4349	المغرب	12
السويد	4114	الجزائر	11
سويسرا	3832	الأردن	6
كندا	2966	سوريا	5
ايطاليا	2939	الكويت	3
فنلندا	2119	السودان	3
استراليا	2028	تونس	3
إسرائيل	1882	ليبيا	1

id=1158

جدول رقم1: عدد براءات الاختراع المسجلة لبعض الدول العربية والعالمية للعام 2008

يوضح هذا الجدول عدد براءات الاختراع في دول عالمية وعربية لسنة 2008 حيث نجد أن اليابان تشكل النسبة الكبرى بين الدول في عدد براءات الاختراع، تليها ألمانيا بينما تشكل براءات الاختراع المشكلة في كل من الدول العربية 173 براءة اخترع ما يمثل 0.6% من عدد براءات الاختراع في اليابان وهي نسبة ضئيلة جدا.

3-1 المنشورات العلمية:

تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول، وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس

ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب، فضلا على أنها تكشف سعي الباحثين من أجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى، لما تعكسه هذه المؤشرات من معالجة للعديد من المشاكل والمسائل العالقة وكذلك إيجاد طرق جديدة تساعد في تخطي العديد من الصعوبات، ولهذه المؤشرات أهمية كبيرة وداعمة للاقتصاد المعرفي من حيث ازدياد الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال إلى الدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي والثقافي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[7].

4-1 ميزان المدفوعات التكنولوجي:

يمكن تقسيم نشاط نقل التكنولوجيا بين البلدان، بما يعرف بدليل ميزان المدفوعات التكنولوجي، فهو يتيح تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية، وعندما يعتمد للمقارنة بين البلدان التي تستخدم طرائق متشابهة لتجميع البيانات، يمكنه أن يزود بمعلومات عن نشر التكنولوجيا والقدرة التنافسية، ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة. ومنها حقوق الملكية والتراخيص والمساعدة الفنية، كما يشمل المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية، وهو لا يتدخل في التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات، وهذه هي حالة الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص أو نقل الدراية، وعلاوة على ذلك، ينتج نحو ثلثي مجموع القيم المسجلة في ميزان المدفوعات التكنولوجي من نقل التسعير، الذي هو ممارسة شائعة في الشركات المتعددة الجنسيات[8].

وهناك مؤشرات أخرى عديدة تدل على نقل التكنولوجيا، وكثيرا ما تفضل على ميزان المدفوعات التكنولوجي، الذي يستخدم على نطاق واسع، وقد اقترحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي طرقا لتجميع بيانات هذا الميزان،

واستخدامها وهي تجمع هذه المعلومات وتنشرها منذ عام 1982. واتخذت توصيات بشأن كيفية تطبيق ميزان المدفوعات التكنولوجي لقياس نشاط نقل التكنولوجيا[9].

جدول رقم 2: اقتراحات مقدمة لحساب ميزان المدفوعات التكنولوجي

العوامل المطلوب حسابها	العوامل الغير مطلوب حسابها
– حقوق الاختراع (حقوق البيع والشراء والاستعمال) – الدراية (التي لا تغطيها البراءات) – العلامات التجارية (منح الامتياز)	– المشورة التجارية والمالية والإدارية والقانونية. – الدعاية – التامين – النقل – الأفلام والتسجيلات الصوتية – المواد الخاضعة لحقوق التأليف – التصميم – البرمجيات

المصدر: الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص24.

يتضح من الجدول السابق أن ميزان المدفوعات التكنولوجي، يتكون من مجموعتين من العوامل الأولى المطلوب احتسابها والثانية العوامل الغير مطلوب احتسابها.

– تتضمن الأولى حقوق الاختراع والدراية التي لا تغطيها البراءات والعلامات التجارية أو منح الامتياز.

– أما المجموعة الثانية فتتكون من المشورة التجارية والمالية والإدارية والقانونية التي لا تقدم من قبل الكوادر المتخصصة، وتشكل كذلك هذه المجموعة الأفلام والتسجيلات الصوتية والمقصود بها الأفلام التوضيحية، أو أيضا يندرج تحت المجموعة

الثانية من المواد الخاضعة لحقوق التأمين والدعاية والنقل وكذلك التصميم والبرمجيات المعدة لأغراض مخصصة.

2- المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

أهمية المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية لاقتصاد المعرفة أمر يقر به الجميع. إلا أن من المؤشرات المعروفة لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة، ويعود ذلك من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال، ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة، فالحقيقة التي يجب ألا تخفى على أحد هي أن الاستثمار عالي العوائد في الموارد البشرية، وخصوصا في وقتنا الحالي، هو استثمار عالي العوائد إذا ما قورن بأي من المجالات الأخرى في المجتمع.

لذلك تعتبر هذه المؤشرات مهمة جدا، إن لمؤشرات الموارد البشرية مصادر رئيسية على قدر كبير من الأهمية وهي بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال والاستثمارات في رأس المال البشري.

2-1 التعليم والتدريب:

تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقسيم المعارف والمهارات – الرأس المال البشري– المكتسبة من خلال العملية الرسمية للتعليم.

وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقسيم المخزون والاستثمار في الرأس المال البشري وتجمع إحصاءات التعليم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضعة أعوام.

ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة، وبالتالي زيادة الإنتاجية، وأن النهج المتبع في الدول المتقدمة من أجل التعليم المستمر،

وزيادة عدد الدورات التي يلتحق بها الموظف، تجعله مؤهلا للعمل في خضـــم التغيرات التي طرأت على الاقتصـاد بصـورة خاصـة، والخدمات الجديدة التي اسـتحدثت بفعل التطور التكنولوجي الهائل[10].

وقد جاء مفهوم التعليم عن بعد كأحد الروافد الجديدة لدعم التعليم واستمراره، لمن لم تتح له الظروف إمكانية إكمال التعليم ويتم عن طريق الشبكة، ويعد التعليم عن بعـد أحـد الطموحـات الواعـدة للتعـاون الأكبر بين برامج تعليم المكتبـات وعلم المعلومات، ولإتاحة التوسع في استخدام التكنولوجيا دون تردد، ويعتمد هذا النوع من التعليم على برامج إذاعية وتلفزية إلى جانب الكتب الدراسـية والأشـرطة وترسـل هذه المواد بالبريد أو عن طريق شبكة الانترنيت[11].

2-2- مخزون رأس المال البشري:

بداية يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه: المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية، أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها[12].

وقد طورت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون رأس المال البشري[13].

الأولى: ترتكز على قياس مستـــوى تدريب السكان ومدى قدراتهم وقابليتهم الفكرية.

الثانية: تقوم على قياس مهارات الراشدين مباشرة.

الثالثة: ترتكز على تحديات الفروقات التي تميز عائدات الراشـــدين التي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة، وعلى تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص.

3-2 الاستثمار في الرأس المال البشري:

يمكن تقسـيم الاسـتثمار في الرأس المال البشـري من خلال الإجراءات المالية للاستثمار.

والاستثمار في الوقت في الرأس المال البشري يتمثل في:

الإجراءات المالية للاستثمار:

ترتكز هذه الإجراءات على عدة جوانب منها النفقات العامة الإجمالية للتعليم، التي من خلالها يتم تخصـــيص المبالغ التي يتم رصـــدها من قبل الدولة لتطوير عملية التدريس.

وأيضـا تشـتمل على نفقات عامة لتدريب الراشـدين، أي الدورات التدريسـية وفتح معاهد متخصـصـة ضـمن اختصـاصـات معينة ومراكز تتعاون مع الجامعات في سبيل تطوير المناهج الدراسية، وهناك جانب آخر لا يمكن إهماله هو نفقات التدريب المهني المخصصة من قبل الشركات، التي بمقتضاها يتم الإنفاق على البحوث وبراءات الاختراع من أجل تطوير الإطـار العـامـل وتطوير الخطط الإنتـاجيـة والوصـــول إلى مســـتويات عالية ومتطورة في الإنتاجية، وكذلك من أجل ضـــمان الكفاءة والإنتاج العالي الجودة الذي يضاهي المنتجات العالمية، وهذا يشكل ركيزة أساسية من أجل بناء جســر للوصــول إلى الســوق العالمية ومنافســة الشــركات الكبرى في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات التي أصــبحت الســلعة الأكثر رواجا واســتخداما في العصــر الحالي، عصـــر الانترنت والأعمال الالكترونية، وأن التطورات التي حدثت على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية تستلزم من الشركات والمؤسسات العمل على تطوير الكوادر البشـــرية لأنها تعد المخزون الذي لا يمكن نفاذه بل على العكس من ذلك، إذ يمكن أن يزداد إنتاجها وعطاؤها على المدى البعيد في ظل التأهيل المستمر[14].

4-2 مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات[15]. بأنها مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الالكترونية، ومع ظهور

تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات الجديدة كان لهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد[16]:

1. أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات، فقد استطاعت الشركات التي تعمل ضمن هذا النشاط أن تحقق مستويات عالية من الأرباح، وأصبحت لها أسواق خاصة واخترقت الأسواق الدولية بالمنتجات عالية التقنية التي يزداد الإقبال عليها بشكل كبير يوما بعد يوم.
2. تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة، وقد ولدت هذه الصناعات طلبا على الخدمات المرافقة لهذه الصناعات، نظرا لما تشتمل عليه هذه الصناعات من خدمات برمجة ومعالجة بيانات.
3. ظهور وظائف جديدة، والاستعاضة بها عن سابقتها القديمة أو جعلها مساعدة لها، فمثلا خدمة التعلم عن بعد وكذلك الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية والصـــحة، كل تلك الوظائف المســـتحدثة التي نجمت عن التطور التكنولوجي والمعلوماتي الكبير أغنت العديد من الفئات عن الوظائف الروتينية والخدمات التي تقدم من خلالها.

II- معطيات مؤشر إقتصاد المعرفة في الجزائر:

1- ضرورة الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر:

أصبحت المعرفة هي القوة المحركة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى جانب العولمة فإن هذه التنمية، التي تتسارع وتيرتها بتوزيع وتحويل المعارف على وجه السرعة، تؤثر على جميع البلدان والمناطق.

إن مفهوم اقتصاد المعرفة دخل الآن صميم السياسات الاقتصادية في كثير من البلدان النامية والمتقدمة، ووفقا لمنهجية البنك الدولي لتقييم المعارف، فإن ازدهار اقتصاد

المعرفة في أي بلد يحتاج إلى أربع ركائز، وهي: نظام اقتصادي ومؤسسي قوي، ونظام تعليمي سليم، وبنية تحتية معلوماتية، ونظام للابتكار[17].

والنتائج التي يحققها الاقتصـاد الجزائري، يضـعها ضـمن البلدان ذات الدخل المتوسـط، ولكنها ذات قدرات معتبرة قليلة التثمين، وتتبين أشـكال العجز الكبيرة في ميادين الإنتاج والتبادل، التي تبرز الاهتمام الذي ينبغي إيلاؤه لشـكل جديد من اسـتحداث الثروات ويمكن أن نذكر بعض المبررات التي اسـتعملت نماذج القياس النامية، وهي متصلة بالدائرة الداخلية والخارجية في آن واحد.

1-1 على الصعيد الداخلي:

- أشكال التأخر الكبير التي تسجلها الجزائر والبلدان العربية وذلك بالرغم من مرور أكثر من أربع عشريات من الزمن على الممارسات التنموية.
- حدود المقاربات المستندة إلى تصدير المواد المنجمية والبترول والغاز.
- أشكال العجز في مجال التشغيل التي لا يستطيع نظام النمو الحالي امتصاصه.
- نقص الاسـتعمال المزمن للقدرة البشـرية المعتبرة نوعا ما، والتي أثبتت جدارتها والمتجسدة في العاطلين عن العمل من فئة الحاملين لشهادات، وهجرة الكفاءات التي اكتسبت معارف مهمة بما فيه الكفاية والمنتظرة لمن يثمنها[18].
- نقص التثمين لقدرة كاملة من المعارف الضمنية والرسمية وغير الرسمية المتحكم فيها جيدا والكفيلة بأن تشكل قاعدة هامة لمزايا مقارنة طبيعية أو مبنية.
- ضعف الإنتاجية الشاملة للعوامل في المنظومة الإنتاجية الوطنية.
- الضـغوط والتردد أمام جاذبية الاسـتثمارات المباشـرة خارج المحروقات وأمام ترقية الاستثمار الوطني الخاص.

2-1 على الصعيد الخارجي[19]:

– تحولات المنظومة التنافسية المستندة أكثر فأكثر على الابتكار والتحكم في المعرفة.

– المنطق الجديد المتبع، في تحويل أماكن النشاط واستثمار الرأس المال العالمي الذي تجتذبه أكثر فأكثر البلدان القادرة على توفير قدرات بشرية ليست مؤهلة فحسب، بل لها من التخصص ما يجعلها قادرة على القيام بنشاط الابتكار.

– الفتح المهيأ بموجب اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوربي لمجال مندمج بشكل أوسع ضمن منطق التسيير الذي يفرضه الاقتصاد القائم على المعرفة.

2- موقع الجزائر ضمن شبكة تقييم الاقتصاد القائم على المعرفة:

2-1 نماذج القياس:

للمؤشرات التقليدية روابط مختلفة بالنسبة للمعرفة، إذ يتصل بعضها مباشرة بالمعرفة، ومن أجل إجراء تقييم شامل لمدى تقدم الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر تم استعمال منهجية معهد البنك العالمي[20]. الذي يسخر 14 مؤشرا تعرف بـ(KAM) (منهجية تقييم المعرفة) بصفة مطلقة ومهيمنة.

ولإجراء تقييم أكثر وضوحا، تم القيام بإجراء مقارنات على الصعيد الدولي، بين الجزائر وعدد معين من البلدان.

2-2 مؤشرات المعرفة:

تعتبر منهجية منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، المنهجية الكاملة نسبيا من ضمن العديد من المنهجيات المتعلقة بقياس الاقتصاد القائم على المعرفة، ولكنها تتطلب عملا في مجال جمع المعطيات الأولية الهامة نسبيا.

وتم اختيار المقاربة الأبسط لمعهد البنك العالمي الذي يصنف مجموع البلدان استنادا إلى مؤشرات اصطناعية للمعرفة، وتقوم منهجية معهد البنك العالمي على مجموعتين من المؤشرات[21]:

- مجموعة أولى تتألف من أربعة مؤشرات تقدم المؤشر الاصطناعي للمعرفة.
- مجموعة ثانية تتألف من أربعة عشر مؤشرا تعرف بـــ (kam) وتقدم فكرة شاملة عن حالة تقدم الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر.

2-3 مؤشر اقتصاد المعرفة:

يحسب مؤشر اقتصاد المعرفة على أساس معدل نتائج أداءات بلد معين أو منطقة معينة في أسس اقتصاد المعرفة الثلاث (التربية والابتكار وتكنولوجيا الإعلام والاتصال) ويحسب معدل النتيجة لكل أساس استنادا إلى معدلات مختلف النتائج المضبوطة المقاييس للمتغيرات الثلاث التي تصنف الأساس.

فيما يخص الجزائر فإن الأسس الأربعة لمؤشر اقتصاد المعرفة شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 1995-2009 وتم تسجيل أكبر نتائج التطور في مجال الابتكار (204%) والبنى التحتية للإعلام (486%).

الجدول رقم 3: تطور نتائج أسس الاقتصاد القائم على المعرفة

	1995	**2009**
نظام الحفز	1.00	2.18 (%118)
الابتكار	1.18	3.59 (%204)
التربية	3.14	3.66 (%16)
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	0.59	3.46 (%486)

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص20.

2-4 منهجية تقييم المعرفة في الجزائر:

2-4-1 الأسس الأربعة لاقتصاد المعرفة:

جدول رقم 4: الأسس الأربعة لاقتصاد المعرفة

أسس المعرفة ومؤشرات النتائج	المتغيرات الأساسية
الحفز الاقتصادي والنظام المؤسساتي	– الحواجز التعريفية وغير التعريفية – حقوق الملكية – التنظيم
التربية والموارد البشرية	– معدل محو الأمية لدى الكبار (النسبة المئوية للكبار من سن 15سنة فأكثر) – التسجيلات في التعليم الثانوي – التسجيلات في التعليم العالي
منظومة الابتكار	– عدد البراءات الممنوحة من الديوان الأمريكي UPSTOعن كل مليون نسمة – عدد المواضيع المنشورة في الجرائد العلمية والتقنية عن كل مليون نسمة.
البني التحتية للإعلام	– عدد الهواتف لكل1000نسمة. – عدد الحواسيب لكل 1000نسمة. – عدد مستعملي الانترنت لكل 100000 نسمة

المصدر: البنك الدولي[22]

إن دراسة تطور اقتصاد المعرفة في الجزائر من سنة 1995 إلى سنة 2009 يسمح لنا بتحديد تطور كل معيار من المعايير، ويمكن أن نلاحظ أنه يوجد هناك تطور معتبر في الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر أثناء الفترة المختارة (انظر الجدول)

جدول رقم 5: مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر لسنة 2009

المتغيرات	1995		2009	
	الحقيقة	المضبوطة المقاييس	الحقيقة	المضبوطة المقاييس
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	1,2	1,46	4,4	3,66
مؤشر التنمية البشرية	0,672	3,33	0,733	3,78
الحواجز التعريفية وغير التعريفية	54,2	3,53	68,6	2,17
نظام الحفز الاقتصادي	-0,94	1,24	-0,66	1,99
حقوق الملكية	-1,21	0,83	-0,72	2,4
المدفوعات والمقبوضات غير محفوظة الحقوق	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
المنشورات العلمية	5,18	3,66	10,66	4,1
الابتكار	0	3,17	0,01	3,08
معدل محوالامية لدى الكبار (15%سنة +)	61,5	1,82	75,39	2,4
التسجيل في التعليم الثانوي	62,5	4,58	83,22	4,38
التسجيل في التعليم العالي	11,98	3,99	24,02	4,2
الهاتف لكل 1000شحص(ثابت+نقال)	40	3,66	900	5,14
حواسيب لكل 1000شخص	0	3,49	10	1,69
مزودو الولوج إلى الانترنت 1000شخص	0	7,45	100	3,56

المصدر: البنك الدولي[23]

الفروع التي سجلت تقدما معتبرا في اقتصاد المعرفة هي التطورات المنجزة في مجال التنظيم ونمو الناتج الداخلي الخام والتنمية البشرية، وبصفة أخرى معدل محو الأمية لدى الكبار.

أما الفروع التي لم تتطور كثيرا أثناء تلك الفترة تسجل على مستوى النتائج في مجال التعليم الثانوي والتعليم العالي والمنشورات العلمية والتقنية، وساهمت بذلك قليلا فقط في تعميق درجة التحضير للاقتصاد القائم على المعرفة.

الفروع التي حققت تقدما هي تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فإنها ما تزال في بداية الطريق.

الفروع التي تشهد ركودا تتمثل في عدد الباحثين، والمنتوجات المصنعة والحواجز التعريفية، ويمكن أن يقوم هذا بكبح التقدم في اتجاه الاقتصاد القائم على المعرفة.

وحسب معطيات معهد البنك العالمي فمازال ينتظر الكثير من التقدم الواجب إحرازه في جميع الميادين ويتطلب تعزيزها أكثر فأكثر:

- حماية التنظيم لإحلال بيئة ملائمة.
- التعليم الجامعي.
- محو الأمية لدى الكبار.
- تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- اتخاذ تدابير حازمة خصوصا في مجال العوامل التي تعاني ركودا أو بالأحرى تأخرا.
- تشجيع الصادرات في المنتوجات المصنعة ولاسيما ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع.
- المنشورات العلمية ذات المستوى العالي.
- القدرات البشرية المجندة للبحث والتنمية.

2-4-2 مقارنة الجزائر ببقية العالم:

تساهم البيانات المتوفرة عن العديد من البلدان في بيان الوضعية النسبية مقارنة بالعالم، وقد اخترنا المغرب وتونس باعتبارهما جارتين للجزائر والأردن باعتبارها تحتل المرتبة الأولى في البلدان العربية وهي تسجل نتائج باهرة في مجال التربية والتكوين وفي

مجال تصدير المنتوجات المصنعة وحماية الملكية الفكرية، وماليزيا باعتبارها تحتل صدارة البلدان النامية في اقتصاد المعرفة وفنلندا التي تحتل المرتبة الأولى على هذا السلم، حيث النتائج التي تحققها تستحق التأكيد، ويصنف معدل التنمية البشرية من ضمن أعلى المعدلات في العالم وكذا معدل النمو المتواصل في مجال النتائج والأداءات.

الجدول رقم6: المعطيات الإجمالية عن منهجية تقييم المعطيات في الجزائر وبعض بلدان العالم

المتغيرات لسنة 2008	**فنلندا**	**المغرب**	**الجزائر**	**تونس**	**الأردن**	**ماليزيا**
معدل نمو الناتج الخام %	3.50	6.5	2.4	4.71	3.88	3.22
مؤشر التنمية البشرية	0.93	0.596	0.693	0.714	0.714	5.92
الحواجز التعريفية وغير التعريفية	8	4	4	2	4	4.17
حقوق الملكية	9.92	6	4	6	6	6.12
التنظيم	9.67	6	6	/	6	6.28
الباحثون في البحث والتنمية (مليون نسمة)	7094.0	0300	غ م	1125	282	2.02
التجارة، التصنيع (%) للمنتج الداخلي	غ/م	18.6	0.7	22.3	11	4.42
المقالات المنشورة في الصحف العلمية والتقنية (مليون نسمة 1997)	9.67	2.37	1.73	3.09	3.59	6.82
معدل محو الأمية لدى الكبار (15%سنة +)	100	49.2	66.6	89.2		88
التسجيل في التعليم الثانوي	125.96	46	66	73	80	70.33
التسجيل في التعليم العالي	73.86	9.9	14	17	18	28.6
الهاتف لكل 1000شحص(ثابت+نقال)	9.01	5.28	4.07	5.56	5.02	6.12
حواسيب لكل 1000شخص	9.01	2.62	1.76	2.73	2.63	6.78
مزودو الولوج إلى الانترنت 100000شخص	8.96	2.14	0.01	0.03	0.86	7.52

المصدر: البنك الدولي[24].

تبين المؤشرات المختلفة التي تطرقنا إليها تقدما كبيرا في اتجاه اقتصاد المعرفة غير أنه يوجد تأخر مقارنة ببلدان المغرب العربي وبلدان بقية العالم على السواء.

ومازالت النتائج دون مستوى الطاقات القابلة للتوظيف، حيث تحقق تقدما هائلا لاسيما في ميدان الإصلاحات المؤسساتية، وعلى ذلك فإن هذا الأساس الذي مازال ناقصا لإحلال مناخ ملائم للاستثمار يتطلب المزيد من الدعم، وعلى صعيد المشتملات الأخرى فإن الاستثمارات في ميدان التربية والتكوين يبدو أنها لا تسجل النتائج المرجوة ولاسيما على صعيد النوعية، ويتمثل ذلك في التكوين في مجال الكفاءات التي يمكنها الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة وذلك للدلالة على ضرورة القدرة على التعلم طوال الحياة، كما أن ميدان البحث والتنمية مازال دون مستوى متطلبات التنافسية والاندماج ضمن الاقتصاد القائم على المعرفة[25].

خلاصة:

مما سبق نستنتج أن الأفكار والمعرفة والتكنولوجيا هي مدخلات في معادلات الإنتاج، والإقتصاد الجديد هو إقتصاد إبداع ومعرفة ويتضح من التحليل السابق أهمية القفزة النوعية التي عرفها الاقتصاد العالمي من خلال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وما تقدمه للمجتمع من خدمات تعد بحد ذاتها تحديا لعناصر الزمن و المكان والكلفة، وقد تعاظم دورها بعد أن تم إدراك أن بناء الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساسا على الموجودات الفكرية، وتحديدا على الأصول المعرفية والاستثمار فيها، بما يعزز الإبداع المستمر، سواء على صعيد المنتوج أو على صعيد العمليات، أي اختصار جميع هذه العناصر وسهولة عقد الصفقات، وقد دلت الدراسات إلى أن 34% من النمو الاقتصادي يعزى إلى معارف جديدة.

المراجع:

(1)- موسوعة ويكيبيديا من الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

(2)- الأسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص15.

(3)- مرال توتليان، منتدى المرأة والعلوم والتكنولوجيا، المنعقد ب2005/01/09 القاهرة، مصر، ص11.

(4)- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره,ص12.

(5)- الأستاذ هاشم الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008،ص41.

(6)- Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights

(7)- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره,ص15.

(8)- الأستاذ الدكتور: هاشم الشمري، ناديا اللبثي، مرجع سبق ذكره، ص43.

(9)- الاسكوا، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص23.

(10)- الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص25.

(11)- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره، ص23.

(12)- الأستاذ الدكتور هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص48.

(13)- منى مؤتمن، تطوير الموارد البشـرية وإقامة اقتصـاديات المعرفة والابتكار في الوطن العربي، المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2004، ص4.

(14)- مرال تو تيليان، مرجع سبق ذكره، ص21.

(15)- انطوان، زحلان. الدرب والتحدي التقاني، المسـتقبل العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، العدد26، 2001 ص60.

(16)- الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص48.

(17)- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره، ص27.

(18)- http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EX TARABICCOUNTRIES/MENAIN

ARABICEXT/0,,contentMDK:22731975~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html

(19)- جفلاط، أ. الإبداع في المغرب: رهانات وأفاق القرن الحادي والعشـرين، منشـورات ابن خلدون، وهران، 2000، ص 406.

(20)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: إقتصاد المعرفة، عامل أساسي في التنمية: أي استراتيجية للجزائر؟، الدورة العادية 25 الجزائر، ص 17.

(21)- http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page2.asp?chart_mode= A&country_ id1=105 & country_idgY,

(22)- د. عبد القادر الفنتوخ، اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، ماذا تقول المؤشرات. بالاعتماد على الموقع:

- http://www.aleqt.com/2009/01/31/article_190653.html

(23)- البنك الدولي بالاعتماد:

http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page2.asp?chared=Y

(24)- البنك الدولي بالاعتماد:

http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page2.=Y

(25)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكر، ص 23.